السياسة الاجتماعية كسياسة عامة: نماذج متعددة لمفهوم متغير

Social Policy as Public Policy: Multiple Models of a Changing Concept

رابح زغوني *
Rabah Zeghouni
جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، zeghouni.rabah@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/27 تاريخ القبول: 2020/10/26 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

إن ما كتب عن السياسة الاجتماعية يحيل نظريا نحو معان مختلفة للمفهوم تم تناولها في سياق أطر بحثية مختلفة. أما في الممارسة، فتبين تجارب السياسات الاجتماعية لدول مختلفة أن هناك تباينا في تقدير مبررات السياسة الاجتماعية، ومن يستحقها وكيف يتم توزيعها؟ لذلك يسعى هذا المقال إلى محاولة الإحاطة بمفهوم السياسة الاجتماعية السائدة من حيث المفهوم، المبررات، الفواعل والنماذج عبر طرح أسئلة ماذا؟ لماذا؟ لمن؟ وكيف؟ وقد توصلت الدراسة إلى تأكيد ضرورة أن تتحرر السياسات الاجتماعية من أولوية الأهداف قصيرة المدى المتعلقة بمسائل الفقر، البطالة، وسياسات الدعم المختلفة لترتبط بأولويات بعيدة المدى تعنى بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة واحترام حقوق الإنسان لتحقيق مقتضيات الأمن المجتمعي.

كلمات مفتاحية: *دولة الرفاه، الرعاية الاجتماعية، اقتصاد السوق، الدولة المتدخلة، الديمقراطية الاجتماعية.*

Abstract:

What has been written on Social Policy refers to different meanings of the concept that have been addressed in the context of different research frameworks. In practice, the experiences of different social policies show that there is a difference in addressing questions like, who deserves it and how is it distributed? This article seeks to understand Social Policy in terms of concept, justifications, actors, and models by asking what questions? Why? Whose? and How? The study concluded that social policies should be freed from the priority of short-term goals related to issues like poverty and unemployment, toward policies linked to long-term priorities concerned with achieving social justice, equality and respect for human rights for societal security requirements.

***Keywords**: Welfare State, Social Welfare, Market Economy, Intervening State, Social Democracy.*

* المؤلف المرسل: رابح زغوني، الإيميل:**zeghouni.rabah@univ-guelma.dz**

Résumé *:*

La Politique Sociale comme Politique Publique: Multiples Modèles Pour un Concept En Evolution

Ce qui a été écrit sur la Politique Sociale renvoie à différentes significations du concept qui ont été abordées dans le contexte de différents cadres de recherche. Dans la pratique, les expériences des différentes politiques sociales montrent qu'il y a une différence dans le traitement de questions telles que: qui le mérite et comment est-il distribué? Cet article cherche à comprendre la politique sociale en termes de concept, de justifications, d'acteurs et de modèles en posant les questions Quelles? Pourquoi? Dont? et Comment? L'étude a conclu que les politiques sociales devraient être libérées de la priorité des objectifs à court terme liés à des questions telles que la pauvreté et le chômage, vers des politiques liées aux priorités à long terme pour la réalisation de la justice sociale, de l'égalité et du respect des droits de l'homme pour les exigences de sécurité sociétale.

Mots-Clés*: État providence, Protection sociale, Economie de marché, État intervenant, Démocratie Sociale*

1. مقدمة:

منذ مراحل مبكرة عرفت المجتمعات مفاهيم الرعاية الاجتماعية، لكن تطبيقاتها العملية الأولى في أرض الواقع أتت أساسا في شكل جهود تطوعية إنسانية فردية، وتنظيمات أهلية لاحقا مثل جمعيات الدفاع عن حقوق العمال التي اضطلعت بدور بارز في تعزيز هذه النزعة. وكان يجب أن ننتظر إلى غاية القرن العشرين عندما بدأت الدولة تأخذ على عاتقها مسؤولية حماية أفراد المجتمع كافة ليظهر نموذج ما سمي بـ"دولة الرعاية الاجتماعية"، التي اتسع في ظلها نطاق الخدمات الاجتماعية لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية. إلا أنه خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، ومع انتشار مزاعم ارتفاع تكلفة خدمات دولة الرعاية الاجتماعية التي جادلت بها التيارات النيوليبرالية التي شاعت أكثر في ظل عمليات العولمة وسياسات التحرير الاقتصادي، بدأت العديد من الدول تعيد النظر في السياسة الاجتماعية عن طريق تقليص الإنفاق الحكومي، واتجهت بعض الدولة مرغمة لخصخصة الكثير من تلك الخدمات. وبينما لا تزال بعض الدول الريعية تنتهج سياسات دعم اجتماعي مكلفة لأغراض الشرعية السياسية، تظهر نماذج أخرى حوكمة السياسة الاجتماعية حيث تأتي نتاج شراكة بين القطاع العام القطاع الخاص والقطاع الثالث من المنظمات التطوعية. وعبر كل هذه المراحل أخذت السياسة الاجتماعية معاني مختلفة وتنوعت نماذجها التطبيقية انطلاقا من

خصوصيات كل بلد وظروفه الاقتصادية وحاجيات سكانه وظروف حكوماته بهدف تحسين الظروف العامة للمجتمع والنهوض به من الناحية الاجتماعية .

رغم اختلاف السياسات الوطنية ذات العلاقة بالقضايا والجوانب الاجتماعية المختلفة، إلا أن أغلب هذه السياسات ترتبط بالسياسة العامة للدولة، فغالبا ما يحصل الاتفاق حول إدراج السياسة الاجتماعية كجزء من السياسة العامة في المجتمع كإطار عام معبر عن أهدافه، وبالنتيجة فإنه لا يمكن فهم السياسة الاجتماعية لأي بلد أو الإحاطة بها بمعزل عن سياسات التنمية. لكن ومن خلال الاضطلاع حول ما كتب عن السياسة الاجتماعية نظريا، سنجد أن للسياسة الاجتماعية معان مختلفة تم تناولها في سياق أطر بحثية مختلفة كالإدارة الاجتماعية، الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية. كذلك ومن خلال قراءة تجارب بعض الدول في السياسة الاجتماعية، يتبين أن هناك تباينا في تقدير مبررات السياسة الاجتماعية، ومن يستحقها وكيف يتم توزيعها؟ على أساس من ذلك، تبدو محاولة الكتابة عن السياسة الاجتماعية في سياقها المفهومي أكثر تعقيدا مما قد يبدو في الظاهر هينا، وربما يرجع ذلك بالأساس لتنوع السياق التاريخي والاجتماعي لظهور المفهوم؛ أي ثنائية الزمان والمكان، وكذلك - في الغالب- إلى عدم انفصام التجارب المختلفة عن الخصوصيات المجتمعية الاقتصادية السوسيوثقافية. لأجل ذلك يأتي هذا المقال ليناقش إشكالية تعدد مفهوم السياسة الاجتماعية نظريا وتضارب نماذجه التطبيقية في الممارسة.

وينطلق المقال من فرضية أساسية مؤداها أن السياسة الاجتماعية المنتهجة في مجتمع ما ترتبط مباشرة بالسياسة الاقتصادية السائدة فيه، فلا يمكن الفصل بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي حيث تتحدد السياسة الاجتماعية بناءا على الوضعية الاقتصادية للمجتمع، فكلما كان نمو اقتصادي توفرت الإمكانيات لبناء سياسة اجتماعية فعالة.

إنه و على عكس ما قد يشيع بين طلبة العلوم الاجتماعية والانسانية عموما من أن تناول المقدمات التأصيلية لمفهوم ما أقل تعقيدا من التصورات النظرية بشأنه، فإن الحقيقة هي غير ذلك تماما. فغالبا ما تكون أبسط المفاهيم ظاهريا أكثر تعقيدا حين البدء بتناولها في إطار سياقها الايتمولوجي. لذلك يسعى هذا المقال إلى محاولة الإحاطة بمفهوم السياسة

الاجتماعية السائدة من حيث المعاني، المبررات، الفواعل والنماذج عبر طرح أسئلة ماذا؟ لماذا؟ لمن؟ وكيف؟ كسبيل منهجي نحو امتلاك فهم المقصود بالسياسة الاجتماعية فهما موضوعيا.

ماذا؟ ونقصد بها ما هي السياسة الاجتماعية هل هي سياسة أم علم أم كلاهما معا؟

لماذا؟ ما هي مبررات تبني سياسة اجتماعية ودوافع الحكومات وراء مباشرتها؟

لمن؟ ما هي مرجعة السياسة الاجتماعية، أو الفئة التي يجب أن تكون موضوعا لها؟

كيف؟ ما هي أهم التصورات النظرية والتطبيقية حول السياسة الاجتماعية؟

يأخذ منهج الدراسة أساسا الطابع الوصفي في تحديد مفهوم السياسة الاجتماعية، وتنوع مبرراتها، فاعليها ومن يستحقها ، ويرتقي بعد ذلك إلى مستوي التحليل بمناقشة نماذج السياسة الاجتماعية وأسباب تنوعها.

2. السياسة الاجتماعية: بين العلم والسياسة

غالبا ما تعالج الكتابات حول السياسة الاجتماعية كموضوع دراسة من زوايا مختلفة كالسياسة العامة، الإدارة الاجتماعية، الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، وهو ما يؤدي إلى احتمالية غموض المفهوم وتشابكه ببعض المفاهيم والمصطلحات ويزيد في صعوبة الوصول إلى مفهوم متفق عليه. ويمكن عموما حصر التصورات السائدة حول مفهوم السياسة الاجتماعية ضمن اتجاهين كبيرين؛ يفهم الاتجاه الأول السياسة الاجتماعية كعلم أو مجال للدراسة، مؤسسا على الاعتقاد بأنه يمكننا تغيير المجتمع بطريقة مخططة وهادفة لتحسين رفاهية الأفراد باستخدام المعرفة والبحث. بينما يتناول الثاني السياسة الاجتماعية كمجموعة مخرجات؛ أي كسياسة أو مجموعة من السياسات والترتيبات والتنظيمات سعيا وراء لتحقيق أهداف اجتماعية.[1]

إذن يتضمن مفهوم السياسة الاجتماعية معنيين اثنين، فالسياسة الاجتماعية تفهم أولا كموضوع متخصص للدراسة الأكاديمية يجري بحثه في المناقشات الأكاديمية ويتم تدريسه في المعاهد والجامعات، وهي في هذه الحالة تفهم كعلم. أما ثانيا، فتفهم السياسة الاجتماعية كممارسة؛ أي كمجموعة الإجراءات، القرارات والسلوكيات الحكومية التي تباشرها الحكومة في الشأن الاجتماعي، وهي في هذه الحالة جزء من "السياسة العامة" للحكومة . وبينما نجد تمييزا واضحا بين المعنيين في الكتابات الغربية حول الموضوع، فإنه لا يبدو -في الغالب- واضحا في

الكتابات العربية ، وهو ما يستدعي التمييز بين السياسة الاجتماعية ك "علم" والسياسة الاجتماعية ك "سياسة عامة".

1.2 السياسة الاجتماعية كمجال للدراسة:

لقد اكتسبت السياسة الاجتماعية شهرة متزايدة ضمن الحقل الأكاديمي وبدأت تحض بمزيد من الاهتمام الأكاديمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخاصة في الدول الأنجلوسكسونية وفي مقدمتها بريطانيا. لقد أدى التوسع المتسارع في الخدمات العامة إلى الاهتمام بموضوع **دولة الرفاه** أو دولة الرعاية الاجتماعيةWelfare State. لقد جاء موضوع السياسة الاجتماعية مهتما أساسا بما أسماه مهندس مشروع دولة الرفاه في بريطانيا ويليام بيفريدج "**الكبريات الخمس**" وهي: الفقر، الصحة، السكن، التعليم، البطالة[2].

كموضوع أكاديمي، تهتم السياسة الاجتماعية بدراسة الخدمات الاجتماعية للحكومة، وقد تطورت في بدايات القرن العشرين كجهد مكمل لما يسمى بدراسات النشاط الاجتماعي Social Work، وهي بالأساس موجهة لتكوين الموظفين العاملين بإدارة الرعاية الاجتماعية. وفي الحقيقة، فإنه يصعب التعامل مع السياسة الاجتماعية كحقل دراسة مستقل Discipline، وهي أقرب لتكون مجال دراسة Subject Area؛ لأنها تستفيد من الكثير من ميادين الدراسة المختلفة في العلوم الاجتماعية مثل علم الاجتماع، علم السياسة، الاقتصاد، إدارة الأعمال...[3]. وإجمالا، فإنه وعلى مدار القرن العشرين، تطور مجال دراسة السياسة الاجتماعية وقد شملت ميادينه الرئيسية ما يلي[4]:

- السياسات والممارسات الإدارية في الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك إدارة الصحة، التربية والتعليم، سياسات التشغيل والإسكان؛
- المشاكل الاجتماعية بما في ذلك الجريمة، البطالة، الصحة العقلية، الأمية؛
- المسائل المتعلقة باللامساواة الاجتماعية في مسائل العرق، الجنس، السن.

2.2 السياسة الاجتماعية كسياسة عامة:

إن السياسة الاجتماعية لأي دولة كانت لا يمكن فهمها أو الإحاطة بها بمعزل عن سياسات التنمية الوطنية. وفي هذا الشأن ينظر للسياسة الاجتماعية على أنها مجمل الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والوظيفة والأمن الاجتماعي، و تُعني بإعادة التوزيع والحماية

والعدالة الاجتماعية وتوجيه حاجات الأفراد ورغباتهم وأصواتهم عبر قطاعات تولد الاستقرار والتماسك الاجتماعي[5]. وإذا فهمنا السياسة الاجتماعية كجزء من المخرجات للسياسة العامة، فإننا حينها ندرك السياسة الاجتماعية على أنها نوع من المنتجات التي قد نجد لها أشكال مختلفة ترتبط جميعها بشكل أو بآخر بالسياسة العامة للدولة، ويمكن أن تكون إحدى السياسات التالية:[6]

أ- السياسة الاجتماعية كنوايا وأهداف: بمعنى السياسة الاجتماعية كأساس لتوضيح ومناقشة ما نريد تحقيقه، ويمكن أن يأخذ شكل بيانات سياسية أوتوافقات غير رسمية؛

ب- السياسة الاجتماعية كترتيبات إدارية ومالية: وهي هنا تعني الطريقة التي ننظم بها الخدمات والمؤسسات لتحقيق هذه النوايا والأهداف. على سبيل المثال، طرق تنظيم الأنظمة الصحية والإسكان والرعاية الاجتماعية عموما؛

ج- السياسة الاجتماعية كنتائج: وهي تعني آثار السياسات الاجتماعية، مثل مستوى الفقر والبطالة، كيف يتم التعامل مع المجموعات المختلفة، أو الجودة الشاملة لحياة السكان.

من التعريفات التي قدمت للسياسة الاجتماعية كسياسة عامة، نورد بعضا مما يمثل وجهات نظر رسمية وأكاديمية غربية وعربية كما يلي:

من منظور غربي، يشير **مارشال** T.H Marshall إل أن السياسة الاجتماعية هي السياسة الحكومية التي تتضمن مجموعة البرامج والنظم الموجهة، لتحقيق المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي والاسكان[7]. فيما يعرفها **ويليلم بريجمان** بأنها "السياسات التي تتعامل مع قضايا مجتمعية ترتبط بالعدالة الاجتماعية والحقوق والوجبات للأفراد، فهي عملية توجيه حكومية لمواجهة المشكلات العامة والقضايا المجتمعية"[8] .

وبحسب **سلام العبادي**، يتحدد المنظور العربي للسياسة الاجتماعية بمجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة، والتي توضح مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود إيديولوجية المجتمع، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوى عدد من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة"[9]

أما من منظور رسمي، ووفق تعريف الأمم المتحدة، فالسياسة الاجتماعية هي " السياسة التي تتصدى للمشكلات الاجتماعية، وفي نفس الوقت تتقدم بالتنمية المجتمعية لتحقيق أهدافها؛ أي تحسين أحوال الناس ونوعية حياتهم"[10]. فالسياسة الاجتماعية كما تحددها الأمم المتحد، تقوم على فكرة جوهرية تتعلق بضرورة أن تندمج مبادئ المساواة الاجتماعية وحقوق الإنسان في سياسة الدولة العامة، لتصبح بذلك آلية لبناء مجتمعات تسودها العدالة والاستقرار وتتوفر لها مقومات الاستدامة. وعلى أساس من ذلك، فهي تتخطى السياسات القطاعية والبرامج والخدمات الاجتماعية ومنها سياسات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، نحو سياسة عامة أكثر شمولا وتكاملا[11]

إذن وفي معناها الإجرائي، وكسياسة عامة، تشير السياسة الاجتماعية لمجموعة الإجراءات وجملة القرارات التي تتخذها الحكومات لأجل تحقيق متطلبات الرعاية الاجتماعية وضمان الوقاية الاجتماعية لأفراد المجتمع، أو هي تلك السياسات التي يتم من خلالها تطوير سياسة رعاية اجتماعية في المجتمع. إنها في هذه الحالة تتعلق أساسا بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومات وسبل ووسائل تحقيقها؛ أي مجموع الشروط السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل سياسة الرعاية الاجتماعية من قبل الحكومة.

3. لماذا سياسة اجتماعية؟ أو مبررات وأهداف السياسات الاجتماعية:

من بين أكثر النقاشات إثارة للاختلاف في مجال السياسة الاجتماعية هي تلك الإجابات المتباينة بخصوص السؤال المركزي التالي: ما دوافع الحكومات لتبني سياسات اجتماعية نحو أفراد المجتمع؟ بحيث لا تخفى الاعتبارات الأيديولوجية والمبررات السياسية في حجج مختلف المقاربات النظرية وكذا حوافز الحكومات في تبرير دوافع تبني سياسة اجتماعية ما. وعلى العموم يمكن تلخيص تلك المبررات في خمس مجموعات رئيسية:

أ- مبررات إنسانية: فالسياسة الاجتماعية غالبا ما تنبعث من دوافع إنسانية، بحيث تجد تبريرها في محاولة تحقيق الرفاهية المجتمعية عونا للإنسان ولتوفير حاجياته. وفي هذه الحالة، فالسياسة الاجتماعية مرتبطة أساسا بحقوق الإنسان الأساسية في توفير متطلبات العيش الكريم. فالدافع الإنساني يبقى عنصرا مهما في معادلة السياسة الاجتماعية خاصة في المجتمعات الغربية؛

ب- مبررات دينية: فمختلف الشرائع الدينية السماوية وغير السماوية تنظر إلى المساعدة الاجتماعية - أو بلغة الشريعة "الإحسان" للأفراد ضمن المجتمع على أنه عمل أخلاقي يجب تحفيزه بل هو أحيانا واجب ديني يجب تطبيقه؛

ج- الديمقراطية: فهناك رأي يربط بين تطور السياسات الاجتماعية وتطور الديمقراطية السياسية، فهذه الأخيرة هي التي منحت فرصا لمختلف فئات المجتمع ضمن منظمات المجتمع المدني المختلفة لإسماع صوتها والمطالبة بحقوقها.

د- مبررات عملية: في المجتمعات الصناعية ينظر للسياسات الاجتماعية من زاوية عملية نفعية؛ أي أن لها نتائج اقتصادية مفيدة فضلا عن نتائجها الاجتماعية. فالدول التي تتسم بحجم حماية اجتماعية أكبر قد تكون أغنى وأقل فقرا، خاصة إذا ما أخذنا إذا بمعيار الرفاه وليس الثروة لتحديد مفهوم الغنى.[12]

هـ- مبررات سياسية: تتجه الدراسات المعاصرة نحو تأكيد أن دوافع السياسة الاجتماعية - وخاصة في الدول الأقل تصنيفا في مؤشر الديمقراطية- هي بالأساس دوافع سياسية تستهدف تجنب الاضطرابات الاجتماعية التي تظهر في المجتمعات ويتفاقم خطرها على النظام السياسي. وتشير عديد التجارب في مثل هذه الدول إلى أن النظم الحاكمة تعمل على الأخذ بتدابير تقديم العون الاجتماعي أو التوسع فيها في أوقات الاضطرابات الاجتماعية، ثم تعود لتقلصها عندما يعود الاستقرار[13].

نظريا، تظهر السياسة الاجتماعية أساسا كمشروع اجتماعي يستهدف إحداث التنمية في المجتمعات، ومن خلال برامج السياسات الاجتماعية تقوم الحكومات بمهمتها الأساسية في أداء الوظيفة الاجتماعية للدولة في إحداث التجديد والتغيير للأحسن في مجالات الرعاية والخدمات الاجتماعية. وفي الواقع، تتوقف قدرة الدولة على تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال وضع برامج اجتماعية مناسبة على حسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع[14]، وفي ذلك ترتكز السياسة الاجتماعية عموما على أربعة عناصر أساسية[15] :

أ- الإيديولوجية السائدة في المجتمع: تمثل الأيدلوجية قوة ضغط دافعة في سلوك المجتمعات، ويقصد بها مجموعة الأفكار والمعتقدات الدينية والسياسية التي تمثل التراث الثقافي و الحضاري

للمجتمع، وتعتبر بمثابة الفلسفة المحددة الموجهة لسلوك أفراد المجتع بكافة فئاته و قطاعاته و أجهزته و تنظيماته الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية؛

ب- الأهداف الإستراتيجية البعيدة: وتمثل غايات ونتائج يكون من المطلوب الوصول إليها وتحقيقها على المدى البعيد بهدف زيادة معدل الرفاهية بين كافة خدمات وبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية، سعيا وراء تحقيق أهداف إستراتيجية محددة؛

ج- مجالات العمل و قطاعات النشاط: ويقصد بها تلك المجالات التي تحدد لبرامج مشروعات التنمية الاجتماعيةوالاقتصادية و فئات المواطنين الذين تستهدفهم تلك البرامج و المشروعات، كما و تحدد الأجهزة التي يتم من خلالها العمل على تخطيط و تنفيذ برامج ومشروعات التنمية؛

د- الاتجاهات العامة التي تلزم وتوجه العمل الاجتماعي: وهي الأسس والقواعد والمبادئ أو المناهج التي تحدد لنا أبعاد العمل ومستواه، ونوع البرامج والمشروعات التي تحويها الخطط لاجتماعية المختلفة،

على سبيل التعميم، فإنه وفي أغلب المجتمعات تقوم السياسة الاجتماعية بتأدية مجموعة من الوظائف وتسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف المشتركة التي يمكن تلخيصها في التالي:

1.3. وظائف السياسة الاجتماعية: ويمكن تلخيص أهمها فيما يأتي:

أ- الوظيفة التنموية: فالسياسة الاجتماعية من الممكن إن طبقت وفق الشرط الموضوعية لها أن تساهم بشكل فعال في التمكين لدور مباشر للمواطن في عملية التنمية، عبر إعداد مواطنين قادرين على المشاركة في عملية التنمية والتكيف مع التغيرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية الحاصلة في المجتمع؛

ب- الوظيفة الوقائية: للسياسة الاجتماعية دور مهم في استباق حدوث الاضطراب الاجتماعي والتعامل معه تعاملا مسبقا يعالج جذوره العميقة بدل التعامل مع نتائجه، عبر وضع آليات متقدمة زمانا للتعامل مع التداعيات الاجتماعية السلبية للاضطراب الاجتماعي ومحاصرتها قبل وقوعها تفاديا للتأثير السلبي على النظام السياسي والاجتماعي للدولة؛

ج- الوظيفة العلاجية: تتجه بشكل خاص نحو ما يسمى بالفئات الهامشية في المجتمع، وهي الفئات المحرومة وغير القادرة على دعم نفسها بالاعتماد على ذاتها مثل الأطفال وكبار السن

والمعوقين، وهي تستهدف رفع مستوى الخدمات العامة التي يحتاجونها مثل الخدمات التعليمية والصحية؛

د- الوظيفة الاندماجية: والتي تعني ضرورة مراعاة الأثر الاجتماعي للسياسات المعتمدة أثناء خطط التنمية الوطنية، باعتماد مبادئ حقوق الإنسان، العدالة، المساواة والمشاركة في رسم السياسة الاجتماعية[16].

2.3. أهداف السياسة الاجتماعية: ويمكن تلخيص أهمها فيما يأتي:

- تحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات بين الأفراد والأسر قصد تنمية الموارد البشرية وإدماجها في عملية التنمية، وذلك من خلال المشاركة الفعالة في بناء الإنسان والارتقاء بمستواه وتحقيق مصالحه؛

- تحسين نوعية الحياة والارتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد عبر تقديم الخدمات الاجتماعية، الصحية، التعليمية والجهود الضرورية الأخرى؛

- تدعيم الشعور بالانتماء والتضامن الاجتماعي والمواطنة، لأن تلبية الحاجات الأساسية للجميع يقلص من هوة الفوارق الاجتماعية بين أفراد الشعب الواحد؛

- الربط ما بين السياسة الاجتماعية والتنمية، لأن تنمية المجتمع تنمية شاملة يقتضي التعاون بين أجهزة التخطيط للرعاية الاجتماعية وأجهزة التخطيط للتنمية.

- بناء مجتمعات تسودها العدالة والاستقرار وتتوفر لديها مقومات الاستدامة، عبر دمج مبادئ المساواة الاجتماعية مع حقوق الإنسان[17].

4. مرجعية السياسة الاجتماعية أو الرعاية الاجتماعية لمن؟

في الحقيقة، فإنه وباختلاف المراحل التاريخية، وتنوع النماذج الاقتصادية للحكومات وجدت تطبيقات مختلفة للسياسة الاجتماعية وتخصيصات متباينة لمن يجب أن تشملهم تلك السياسات. فمع بدايات الثروة الصناعية ونشأة المجتمع الرأسمالي في القرن التاسع عشر بدأ يتأسس مفهوم السياسة الاجتماعية، وقد كان في بداياته مجرد فكرة واسعة تهتم بفئة محدودة من المجتمع هم الضعفاء والمعوزين، ولم ترق المساعدات الاجتماعية لهذه الفئة إلى مستوى منظم من التخطيط لتكون سياسة اجتماعية، لذا كان المصطلح المناسب الذي يعبر عنها هو "المسألة الاجتماعية "، وهو يشير إلى كيفية التعامل مع المشكلات الاجتماعية التي

صاحبت حركة التصنيع بهدف التعامل الآني مع المشاكل القائمة بهدف الوصول إلى حد أدنى من الاستقرار المصاحب للتغيرات الاقتصادية الحاصلة. لكن التطورات التي شهدها المجتمع الرأسمالي خلال القرن العشرين، وبفضل الدور البارز للاحتجاجات والمطالب العمالية، فقد ألزمت الحكومات باختلاف ايديولوجياتها الاقتصادية – وإن بتفاوت- على اعتماد سياسات وإجراءات أكثر تخطيطا لتنظيم عالم العمل والصحة والتعليم. وفي إثر الحرب العالمية الثانية ظهر اهتمام متزايد للدولة في المجالات الاجتماعية، وهكذا بدأ ظهور ما يعرف بالسياسة الاجتماعية ليشمل فئة اكبر من فئات المجتمع[18]. لكن منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأت نموذج دولة الرفاه في الانحسار بحجة أن القطاع العام وتدخل الدول المفرط في النشاط الاقتصادي هو السبب الرئيس في التشوهات الاقتصادية الحاصلة، فانحسرت معها شمولية برامج السياسات الاجتماعية مع هيمنة تيار العولمة النيولبرالي واقتصاد السوق الحرة.

في الواقع، وباستقراء نماذج السياسات الاجتماعية المختلفة يمكن تحصيل عدد من الإجابات المتباينة بخصوص السؤال المركزي من يجب أن تشملهم السياسة الاجتماعية؟ فيمكن للسياسة الاجتماعية أن توجه لفئة محدودة من أفراد المجتمع تلك التي تصنف بأنها الفئة الهشة (الأرامل، والأيتام، وكبار السن، والنساء المعيلات لأسرهن)، كما يمكن أن تكون شكلا من أشكال الحماية الاجتماعية التي تشمل جزءا أوسع من فئات المجتمع كالطبقة الوسطى، كما يمكن للسياسة الاجتماعية أن تكون حق أي مواطن كسياسة عامة حكومية شاملة.

ففي بريطانيا، تعرف السياسة الاجتماعية بسياسة الرعاية الاجتماعية أو (دولة الرفاه)، وهي تشير لمجموع الخدمات التي توفرها الحكومة لحماية فئة محددة من أفراد الشعب في أنواع معينة من الظروف الاجتماعية مثل الطفولة، الكهولة، المرض، الفقر. والتي تسعى من خلالها إلى تحجيم الآثار السلبية التي يفرزها منطق السوق الحرة على حياة الناس لاسيما أولئك الذين يجدون مشقة في سد احتياجاتهم الأساسية[19]. أما في دول أوربا الغربية والدول الاسكندينافية فالسياسة الاجتماعية مرادفة لسياسات الحماية الاجتماعية Social protection، وهي في هذه الحالة ليست من مسؤولية الحكومة فقط، بل هي عمل مشترك مع الفواعل المجتمعية الأخرى من متطوعين، مستقلين، قطاع خاص ومنظمات المجتمع المدني، وبالتالي فهي أقرب لأن تكون

منظومة وقاية اجتماعية منها لأن تكون مخططا سياسيا تديره الحكومة. أما في الولايات المتحدة، فهي تشير بالأساس للمساعدات المالية للفقراء (قانون المساعدة المؤقتة للعائلات المحتاجة كمثال على ذلك)[20].

وفقا لما سبق، يمكن اختصار نماذج السياسة الاجتماعية المتبعة من قبل الحكومات في أنحاء مختلفة من العالم في عدد من الأنظمة الرئيسة[21]:

أ- نظام التخصيص: في هذا النظام ينظر للمساعدة الاجتماعية على أنها يجب أن تكون موجهة فقط لصالح الأفراد الذين ينظر لهم على أنهم فقراء أو بحاجة فعلية للدعم. هذا النظام هو النموذج المهيمن في الدول الانجلوسكسونية، والذي استعارته عن النموذج البريطاني لقانون الفقير The poor law (1601-1948) حيث يكون الدعم موجها لأولئك العاجزين عن تدبر أمور العيش.

ب- نظام التضامن: هو نظام السياسة الاجتماعية القائم في دول أوربا الغربية، وهو مستند إلى مبدأ التضامن أو المسؤولية الاجتماعية المتبادلة. فالأفراد في المجتمع هم جزء من شبكة اجتماعية متضامنة، والكثير من حقوقهم الشخصية هي في أصلها مجتمعية لها علاقة بظروف العمل والعلاقات العائلية، وبالتالي هي تحتاج إلى تضامن المجتمع لتحقيقها.

ج- النظام المؤسساتي: في هذا النظام ينظر لسياسات الرعاية والدعم الاجتماعي على أنها جزء عادي من الحياة الاجتماعية، وعلى ذلك تكون السياسة الاجتماعية من حق جميع الأفراد في المجتمع مثلها مثل الخدمات العامة Public services كتشييد الطرقات وبناء المدارس والمستشفيات، وفي هذه الحالة لا تكون السياسة الاجتماعية فقط للفقراء بل للجميع.

د- نظام الانجاز: في مثل هذا النظام تكون السياسة الاجتماعية في خدمة الاقتصاد؛ لأنها مرتبطة بالأداء الوظيفي للعمال في المصانع والمؤسسات الاقتصادية. فالمساعدات الاجتماعية تكون في هذه الحالة موجهة للعمال بغية تفعيل وزيادة قدرات "القوة العاملة"، وبذلك تعمل السياسة الاجتماعية كمعدل اقتصادي regulator؛ فهي تعمل على تحفيز الطلب الاقتصادي عندما يصيب الاقتصاد الركود.

5. نماذج السياسات الاجتماعية: الدولة المتدخلة، اقتصاد السوق وما بينها.

تتراوح نماذج السياسات الاجتماعية بين نموذج الدولة المتدخلة وهو النهج الذي يفرض على الدولة الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها لاسيما فيما يتعلق ببرامج الحماية والرعاية الاجتماعية لجميع شرائح وفئات المجتمع خصوصاً الشرائح الهشة، وبين نموذج اقتصاد السوق الذي لا يؤخذ بالحسبان المتطلبات الاجتماعية للفئات الهشة في المجتمع وإنما يدعو إلى ضرورة الاهتمام بالنمو الاقتصادي، الذي سوف يعمل على تحجيم دور الدولة ويحد من تدخلها في السياسات الاجتماعية، لكنه وإذ يساهم في زيادة التنافس بين لتقديم أفضل السلع والخدمات، سيؤدي إلى رفاهية جميع شرائح المجتمع وفئاته على المدى البعيد[22]. وبينهما تحاول بعض نماذج السياسات الاجتماعية إحداث التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والانشغالات الاجتماعية.

1.5. المنظور الليبرالي:

من المعروف عن الفلسفة الليبرالية اقترانها بفلسفة البراغماتية والفردانية التي تعلي من شأن الحريات الفردية، فالقيمة المركزية التي تدافع عنها الليبرالية تبقى هي الحرية، فللأفراد الحق الكامل في حرية التملك، حرية التعبير، حرية التجمع ..وغيرها من ضروب الحريات الفردية. ولقد دافعت الليبرالية تقليديا عن الأفراد من تسلط الدولة؛ لأن الليبراليين لا يثقون في الدولة ويعتقدون بأن المجتمع قادر بنفسه على معالجة مشاكله دون تدخل من الحكومة. وعليه فنشاطات السوق الحرة هي أفضل وسيلة لحماية حقوق جميع الأفراد دونما تدخل من الدولة التي يجب آن تقتصر مهامها على تنظيم شؤون الأفراد دون التدخل فيها (الدولة الحارسة). لقد كان من نتائج هذا الفهم أن دخلت الليبرالية في أزمة استدعت إعادة التفكير في مبدأ عدم التدخل (الليبرالية الكينزية)[23].

مع نهاية القرن التاسع عشر، باشرت بعض الدول الأوربية الليبرالية بعض إجراءات التدخل المباشر لتوفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين قصد تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي أو ما سمي ب"سياسات الرفاه"؛ أي مجموعة البرامج التي تلتزم بها الدولة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة، وقد شملت تلك البرامج مجموعة من الخدمات الاجتماعية مثل توفير التعليم العام والرعاية الصحية، ضمان فرص للعمل، المساعدة في توفير السكن، تقديم الرعاية لمن هم في حاجة إليها (العاجزين، المعاقين، الفقراء). وبذلك زادت أكثر أهمية الدولة في حياة قطاع

واسع من المواطنين، بحيث تجاوزت حدود وظائفها التقليدية المتمثلة في توفير الأمن وتطبيق العدل نحو وظائف جديدة في إطار دولة الرفاه، بل وحتى لتشمل الحقوق المدنية والسياسية[24].

2.5. المنظور الماركسي:

تجادل الماركسية بأن السياسة الاجتماعية في الدولة الليبرالية هي أقرب لمعايير الضبط الاجتماعي؛ أي أنها مجرد إجراءات يراد بها التصدي لمزاعم الإرهاب والجريمة ومظاهر أخرى للاستقرار الاجتماعي، وبالتالي فالسياسة الاجتماعية ليست سوى استغلال ناجح للدولة تقوم به الرأسمالية ممثلة بالطبقة البرجوازية للحفاظ على استمرار مصالحها. فمفهوم دولة الرفاه هو مفهوم طوره الرأسماليون وهو يعتمد على استغلال جهاز الدولة لحل المشكلات التي تطرحها الرأسمالية.

وبدلا عن ذلك تنظر الماركسية إلى السياسة الاجتماعية أكثر من مجرد كونها مجالا من مجالات السياسة العامة بل هي هدف السياسة العامة كلها. فلقد ناد كارل ماركس بضرورة جعل إشباع الحاجات الأساسية والجماعية هي الهدف الرئيسي للاقتصاد بدل الربح، وإحلال الرغبات الجماعية مكان اقتصاد السوق. وعلى أساس من ذلك، ترفض الماركسية أن تكون سياسة الدولة الاجتماعية سياسة عرضية يتم اللجوء إليها أثناء الأزمات للحفاظ على استقرار النظام القائم، بل يجب أن تكون سياسة الدولة التي تستهدف شعور الفرد بالانتماء الاجتماعي والمشاركة، وحينها سوف يكون من الصعب التمييز بين السياسة الاجتماعية والاشتراكية[25].

3.5. نموذج دولة الرفاه:

يأخذ نموذج دولة الرفاه شكل تدخل الدولة المباشر عن طريق زيادة دورها في تحسين مستوى الرفاهية في المجتمع بتوفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ، وهو غالباً ما يطلق عليه أنموذج الدولة الحمائية أو دولة الرفاهية الاجتماعية. وهو نموذج الدولة التي تقدم خدمات وإعانات اقتصادية لاسيما للضعفاء والمهمشين بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من صور اللامساواة في المجتمع، ولهذا توصف الدول التي تتوسع بتقديم الخدمات الاجتماعية إلى مواطنيها بأنها دول رفاه. تحاول حكومات دول الرفاه التقليل من الآثار السلبية لنتائج اقتصاد السوق على حياة تلك الفئة من المجتمع التي لا تستطيع الاستجابة لمقتضيات السوق الحرة، وفق أسلوب يسعى لمعالجة المخاطر التي يواجهها هؤلاء على حياتهم مثل:

المرض، والعجز، والشيخوخة ، وفقدان العمل، كما ويتم تقديم المعونة والدعم في مجالات التعليم والرعاية الصحية، والإسكان، ومساندة الدخل، والبطالة، والتقاعد[26]

يقدم نموذج دولة الرفاه شواهد واقعية لتحدي الادعاء النيوليبرالي أن النفقات الاجتماعية تضر الاقتصاد وأن التنمية الاقتصادية تتطلب التخفيضات في رفاهية الدولة[27]، ويقترح مجموعة من البرامج التي تشمل تقديم الخدمات التالية:

-توفير فرص العمل، أو أن تضمن الدولة حد أدنى من الدخل في حالة البطالة؛

-توفير التعليم العام؛

-توفير الرعاية الصحية؛

-المساعدة في توفير السكن المناسب؛

-ضمان الرعاية الكاملة لمن هو في حاجة لها من العاجزين، المعاقين، والفقراء...

4.5. منظور الديمقراطية الاجتماعية:

يعتقد رواد هذا المنظور الذي ينظر له كطريق ثالث بين الليبرالية والماركيسية أن الدولة لا بد أن تقوم على أساس أخلاقي يعزز وحدة المجتمع ويدعم التفاعل والتكامل بين مكوناته. لأجل ذلك يعتقد الديمقراطيون الاجتماعيون أن التأسيس لنموذج اقتصاد السوق الاجتماعي هو انتصار للمجتمع عن طريق المشاركة في المؤسسات السياسية للدولة الرأسمالية بفضل الحركات الاشتراكية. وترى الديمقراطية الاجتماعية دور الدولة في ثلاث وظائف رئيسية تتمثل في تهيئة السبل نحو: الاستثمار الاجتماعي، الاستهلاك الاجتماعي والإنفاق الاجتماعي[28].

تقوم الدولة وفق نموذج الديمقراطية الاجتماعية أو ما يسمى باقتصاد السوق الاجتماعي بدور ضروري في الحماية الاجتماعية والتحفيز الاقتصادي والاجتماعي بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي جنبا إلى جنب مع التوازن الاقتصادي، ويقوم نظامها على مبادئ تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة والمسؤولية العامة عن أولئك غير القادرين على تأمين متطلبات العيش الكريم بأنفسهم. ويقتضي هذا النموذج تكاملا قطاعيا بين القطاع العام والقطاع الخاص يترجم في ضرورة التعاون والتنسيق بينهما من حيث الأهداف والبرامج طبقا لطبيعة المشكلات والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ووفقا لاحتياجات المجتمع الحقيقية وأهداف التنمية، وهذا ما يتطلب

التغيير في المفهوم والأسلوب والأدوار، لأن مسار التطورات الاقتصادية المعاصرة تقتضي التعاون بتقسيم العمل بين القطاعين الحكومي والخاص[29].

وتبرز أهم أوجه الاختلاف بين الماركسية والديمقراطية الاجتماعية في مسألتين[30]: أولا، يدعم الديمقراطيون الاجتماعيون قيم الفردانية والحرية الفردية بدل قيم الجماعة حتى وان كانوا يؤمنون بحجج التعاون وتقليص الفوارق الاجتماعية. **ثانيا**، بعض الديمقراطيون الاجتماعيين غير معنيون بإزالة أسباب اللامساواة في المجتمع ولكن فقط بتقليص تأثيراتها السلبية في المجتمع عبر مجموعة من الإجراءات التي تحمي الأفراد من النتائج السلبية لاقتصاد السوق

5.5. منظور اليمين المتطرف:

يجادل أصحاب التوجهات اليمينية المتطرفة وأتباعهم بأن السياسات الاجتماعية المفضية إلى تطبيق مفهوم دولة الرفاه نهج يجانب الصواب وينطوي على أخطاء جوهرية مكلفة على المدى البعيد. وتقف وراء مثل هذا الموقف ثلاث اعتبارات أساسية. **سياسيا**، يمتلك اليمين المتطرف نظرة شوفينية للرفاهية Welfare Chauvinism، بحيث يرى أنه يجب على الدولة أن تستهدف من خلال سياستها الاجتماعية رفاهية أفراد الأمة دون الأجانب الذين ينظر لهم كسوء مستغلين لما توفره دولة الرفاه[31]. **اقتصاديا**، يجادل اليمين المتطرف بأن للتنمية الاقتصادية فوائد أعظم على النواحي الاجتماعية للأفراد من سياسات الدعم الاجتماعي التي تقوض قواعد الأداء الاقتصادي القائمة على المنافسة. **اجتماعيا**، تتهم السياسة الاجتماعية بأنها تشجع الأفراد على التواكل على الحكومة بدل تحمل المسؤولية الفردية، وبذلك يصبحون فريسة سهلة للفقر[32].

6. خاتمة:

في الغالب يتم فهم السياسة الاجتماعية في حدودها الضيقة تلك المرتكزة على تقديم الحكومات للخدمات الاجتماعية كالصحة، التعليم، التوظيف والإسكان وكل ما تعلق بمتطلبات الرعاية الاجتماعية عموما. لكن السياسة الاجتماعية بمفهومها الموسع تعني أكثر من ذلك، إنها تعني التوزيع المتكافئ للموارد، الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، وبذلك تكون السياسة الاجتماعية كما تناقش ازابيل أوتيز[33] متمركزة بالأساس حول تلبية حاجات الشعب بل نحو

جلبه صوب مركز صناعة القرار قصد المشاركة في توليد الاستقرار والتماسك الاجتماعي باعتباره رأس المال البشري لتأمين الدعم السياسي وترقية النتائج الاقتصادية الايجابية، وحينها فقط يمكن للسياسة الاجتماعية أن تكون أداة ربط فعالة بين النمو البشري والتنمية الاقتصادية والسياسية.

وتأسيسا على ذلك، فإن مجال السياسة الاجتماعية واسع جدا في الواقع. وبينما يتعلق الشائع منها فقط بما تقوم به الحكومات لحماية أكثر فئات المجتمع ضعفا، فإنها يمكن أن تشمل في معناها الواسع تلبية الاحتياجات الاجتماعية لجميع أعضاء المجتمع؛ لأن السياسة الاجتماعية تهدف أساسًا إلى تحسين الظروف العامة للمجتمع والنهوض به من الناحية الاجتماعية. وحيث تعد جزءا من السياسة العامة كإطار عام معبر عن أهداف المجتمع فهي تؤثر بشكل مباشر في تحديد ملامح الاستقرار والتماسك الاجتماعي في الدولة وطبيعته ومداه،

ترتبط نماذج السياسات الاجتماعية المختلفة المنتهجة من طرف الحكومات ارتباطا وثيقا بطبيعة النموذج الاقتصادي، شكل التنمية الاقتصادية ومستوى النمو الاقتصادي في الدولة، وأي تغيير يطرأ على مستوى السياسة الاقتصادية سيؤدي بالضرورة لتعديل على مستوى السياسة الاجتماعية. وبالنتيجة، لا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ حيت غالبا ما تتحدد برامج السياسة الاجتماعية بناءا على الوضعية الاقتصادية السائدة في المجتمع ، فكلما كان هناك نمو اقتصادي توفرت الإمكانيات المادية الضرورية لبناء سياسة اجتماعية فعالة. ويتوقف نجاح السياسات الاجتماعية على مدى قدرة الدول على وضع توازنات بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية، ومن أجل ذلك، فان سياسة اجتماعية ناجعة تتطلب بالضرورة سياسة اقتصادية فعالة لتحقيق متطلبات التنمية أخذا في الاعتبار التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة وانعكاساتها على مفهوم الأمن الاجتماعي .

كتوصية ختامية بناء على توصل إليه المقال من نتائج، فإنه ينبغي أن تتحرر السياسات الاجتماعية في عصرنا الحاضر من أولوية الأهداف قصيرة المدى المتعلقة بمسائل الفقر، البطالة، وسياسات الدعم المختلفة لترتبط بأهداف بعيدة المدى تعنى بتحقيق السلام والعدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق الإنسان التي تكفل تحقيق الأمن المجتمعي. فللسياسة

الاجتماعية أهمية خاصة في تحقيق الأمن الاجتماعي للمواطنين، ودورا مؤثرا وحاسما في تلبية الاحتياجات الإنسانية لأفراد المجتمع؛ فهي أما أن تؤدي إلى استقرار وتقوية بنية المجتمع والدولة، وإما أن تؤدي اختلالات اجتماعية واقتصادية تزيد حدة المشكلات أو ظهور أزمات جديدة قد يكون لها تداعيات سلبية على مجمل الأمن الاجتماعي.

7. الإحالة والتهميش:

[1] - Alison McClelland, "WHAT IS SOCIAL POLICY?", In Alison McClelland and Paul Smyth (eds), Social Policy in Australia, Third Edition Oxford University Press, Australia, 2014, p. 6.

[2] - "A brief introduction to Social Policy", accessed on 31/07/2020, at: http://www.york.ac.uk/spsw/about/what-is-social-policy/

[3] - Paul Spicker, "Social Policy: Theory and Practice", accessed on 28/07/2020, at: http://www.spicker.uk/social-policy/socpol.htm

[4] - Ibid.

[5]- بلقاسم نويصر، كريمة حاتي، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها للمسألة الاحتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية،المجلد 10 ، العدد 2, 2017، ص 350.

6 - John Baldock , "Social policy, social welfare, and the welfare state", In, John Baldock (eds), Social Policy, Fourth Edition, OUP Oxford, London, 2011, p p. 8-18.

[7]- بلقاسم نويصر، كريمة حاتي، مرجع سبق ذكره، ص 349.

[8]- طلعت مصطفى السروجي وآخرون، السياسة الاجتماعية، دار الفكر، عمان، 2015، ص 18.

[9]- سلام عبد علي العبادي، مثال عبد الله غني العزاوي، السياسة الاجتماعية في العراق: جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، مجلة كلية الآداب، العدد 96، 2011، ص 49

[10]- مسعود البلي، "واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010، ص 34.

[11]- سلام العبادي، مثال العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[12] - Paul Spicker, Op, Cit,.

[13]- مسعود البلي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[14]- سامية زبوج ، مضمون السياسة الاجتماعية، التراث، المجلد 8 العدد 1، ص 470.

[15]- القبندي سهام، السياسة الاجتماعية والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، المكتبة العصرية القاهرة، 2013، ص ص 7-10.

[16]- مسعود البلي، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

[17]- طلعت مصطفى السروجي وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

[18]- بلقاسم نويصر، كريمة حاتي، مرجع سبق ذكره، ص 360.

[19]- سلام العبادي، مثال العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[20] - Paul Spicker, Op.Cit,.

[21] - Ibid.

[22]- سلام العبادي، مثال العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[23] - Paul Spicker, Op.Cit,.

[24]- مسعود البلي، مرجع سبق ذكره ، ص17.

[25]- نفس المرجع، ص15.

[26]- سلام العبادي، مثال العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[27]- Midgley J, Tang K-l, Social policy, economic growth and developmental welfare, International Journal of Social Welfare, N.10, 2001, p. 244.

[28]- مسعود البلي، المرجع السابق، ص 15.

[29]- سلام العبادي، مثال العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[30] - Paul Spicker, Op.cit,.

[31] - Lubomír Kopeček, The Far Right in Europe, Central European Political Studies Review, vol. 9, no. 4 ,Autumn 2007, p. 288.

[32] - Paul Spicker, Op.Cit,.

[33]- ازابيل اورتيز، **السياسة الاجتماعية**، تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، نيويورك، برنامج الأمم المتحدةDESA ، 2007، ص7,

8. قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

أ- باللغة العربية:

- القبندي سهام، السياسة الاجتماعية والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، المكتبة العصرية، القاهرة، 2013.

- ازابيل اورتيز، السياسة الاجتماعية، تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، نيويورك، برنامج الأمم المتحدةDESA ، 2007.

- السروجي طلعت مصطفى وآخرون، السياسة الاجتماعية، دار الفكر، عمان، 2015.

ب- باللغة الأجنبية:

- McClelland Alison and Smyth Paul (eds), Social Policy in Australia, Third Edition Oxford University Press, Australia, 2014.

-Baldock John (eds), Social Policy, Fourth Edition, OUP Oxford, London, 2011.

ثانيا: المقالات:

أ- باللغة العربية:

- العبادي،سلام عبد علي و العزاوي، مثال عبد الله غني، (2011)، السياسة الاجتماعية في العراق: جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، مجلة كلية الآداب، العدد 96، ص ص 44-88.

- نويصر، بلقاسم وحاتي، كريمة، (2017)، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها للمسألة الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 2, ص ص 347_366.

- زبوج، سامية، (2018)، مضمون السياسة الاجتماعية، مجلة التراث، المجلد 8 العدد 1، ص ص 467-477.

ب- باللغة الأجنبية:

- Tang K-l, Midgley J, (2011), Social policy, economic growth and developmental welfare, International Journal of Social Welfare, N.10, pp. 244.252.

- Kopeček, Lubomír, (2007), The Far Right in Europe, Central European Political Studies Review, vol. 9, no. 4, pp. 280-291.

ثالثا: الاطروحات

- البلي، مسعود (2010)، "واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة*، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر.

رابعا: مواقع الشبكية

- "A brief introduction to Social Policy", accessed on 31/07/2020, at: http://www.york.ac.uk/spsw/about/what-is-social-policy/

- Paul Spicker, "Social Policy: Theory and Practice", accessed on 28/07/2020, at: http://www.spicker.uk/social-policy/socpol.htm